

دور التعليم فى الحد من معدلات البطالة فى الدول العربية

مع التطبيق على مصر

إعداد

د. عبير محمد على عبد الخالق

مدرس الاقتصاد بقسم التسويق والأعمال الدولية

كلية الإدارة والتكنولوجيا - اسكندرية

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

abeer_abdelkhalek@yahoo.com

مقدمة

تشهد المنطقة العربية تغيرات ملحوظة فى سياق القوى والاتجاهات العالمية حيث لم تتمكن بعض دول المنطقة من تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام لاستحداث ما يكفي من الوظائف لسد فجوة العرض فى أسواق العمل لديها، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فى أغلب الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من تنفيذ حكومات تلك الدول للعديد من السياسات والتدابير للحد من معدلات البطالة، إلا أن المشكلة ما زالت تتفاقم وهو ما يمكن إرجاعه إلى ما تعانيه أسواق العمل العربية من اختلالات هيكلية فى حين يقتصر تركيز أغلب السياسات على بيانات التوظيف على المدى القصير متجاهلة عدم ملاءمة مخرجات المنظومة التعليمية لمتطلبات سوق العمل كأحد الأسباب الرئيسية لانخفاض مردود الاستثمار فى التعليم على قوة العمل. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، نمت القوى العاملة فى المنطقة العربية بمعدل سنوي يبلغ نحو ٨,٢% على مدى العقد الماضي، متجاوزة المتوسط العالمي، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب فى الدول العربية ٣٠,٠٨%. كما أشار تقرير منظمة العمل الدولية إلى وجود تباين كبير فى معدلات البطالة بين

الشباب في الدول العربية إذ تنخفض إلى نحو ٢٨% في الكويت بينما تصل إلى ٣٣,٨% في تونس. ويمثل ارتفاع معدلات البطالة ضغوطاً على العالم العربي خاصة البلدان الأقل نمواً حيث يهدد ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب تماسك النسيج والاستقرار الاجتماعي في المنطقة مما يستلزم اتباع سياسات من شأنها تحقيق الاتساق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات المنظومة التعليمية بما ينعكس على العلاقة بين المهارات المطلوبة والمعروضة في سوق العمل العربي كشرط ضروري للحد من معدلات البطالة في المنطقة العربية.

أهمية البحث

ينطوي العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم- باعتباره استثماراً في العنصر البشري- على زيادة فرص الأفراد في النفاذ إلى سوق العمل، وهو ما يتوقع معه انخفاض معدلات البطالة مع زيادة اهتمام الدولة بتوفير الفرص التعليمية وتحسين جودة الخدمات التعليمية المتاحة للأفراد. إلا أن البيانات المتاحة بشأن كل من مؤشرات التعليم ومعدلات البطالة في الدول العربية تحمل العديد من التناقضات فيما يتعلق بالعلاقة المفترضة بين التعليم والبطالة، وهو ما يقتضي تحليل الواقع الفعلي لتلك العلاقة لاستخلاص آليات تفعيل مساهمة التعليم في الحد من معدلات البطالة وعلاج الخلل القائم بين متطلبات سوق العمل ومخرجات المنظومة التعليمية في العالم العربي، خاصة في ظل الانعكاسات السلبية لمشكلة البطالة على التنمية الاقتصادية، فضلاً عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين معدلات البطالة والإنفاق على التعليم في الدول العربية مع بناء نموذج قياسي لقياس أثر زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي سنوياً على معدلات البطالة في مصر للوقوف على أبعاد تلك

العلاقة واستخلاص كيفية إصلاح الخلل القائم بين قوى الطلب والعرض في سوق العمل في العالم العربي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ١- ما هي العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومعدل البطالة وفقاً للنظرية الاقتصادية؟
- ٢- كيف يؤثر التعليم على معدل البطالة في العالم العربي من واقع البيانات المتاحة بشأن هذين المتغيرين؟
- ٣- كيف يمكن تفسير ضعف المردود الإيجابي للتعليم على معدلات البطالة في أغلب الدول العربية، ومنها مصر؟
- ٤- ما هي الآليات المقترحة لتفعيل الدور الإيجابي للتعليم في الحد من معدلات البطالة في العالم العربي؟

الدراسات السابقة في مجال البحث

١-دراسة عبد القادر(٢٠٠١)^١حيث سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الإستثمار البشري، وذلك من خلال استعراض نظرية رأس المال البشري وفكرة أسواق العمل المجزأة، بالإضافة إلى استعراض النتائج التطبيقية حول تقدير العائد على رأس المال البشري. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين التعليم وسوق العمل تستند إلى كون عرض العمل بمختلف مستوياته التعليمية ولمختلف الأسواق في ظل نظام تنافسي- يعتمد على تقدير العائد على الإستثمار في التعليم بواسطة الأفراد. كذلك أوضحت الدراسة أنه في إطار سوق العمل تقوم الوحدات الإنتاجية باستخدام مستوى التعليم كمؤشر على نوعية العمالة. وفي أسواق العمل

علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي^١ للتخطيط، ٢٠٠١.

المجزأة يتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى التعليم إلى زيادة معدل البطالة خصوصاً في حالات أسواق العمل التي تلعب فيها العوامل المؤسسية دوراً في تجزئة السوق. أيضاً أوضحت الدراسة كيف يستخدم تقدير العائد على الاستثمار في رأس المال البشري في تخصيص الموارد على مستوى الاقتصاد لمختلف مستويات النظام التعليمي، ومن ثم يؤثر على عرض العمالة في سوق العمل.

٢-دراسة البكر(٢٠٠٤)^٢ ركزت تلك الدراسة على تحليل طبيعة العلاقة بين نسب البطالة ومستويات التأهيل العلمي لقوة العمل، وذلك استناداً إلى بيانات وإحصاءات المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢ حيث أكدت نتائج تحليل الانحدار أن الحالة التعليمية للقوى العاملة تعد المتغير الأساسي الذي يسهم في تفسير اختلاف نسب البطالة في المناطق المختلفة، فقد وجد أن نسبة العاطلين عن العمل ممن حالتهم التعليمية دون الشهادة الثانوية يبلغ نحو ٨٣% من النسبة الكلية للبطالة في المملكة وهو ما قد يعكس عدم قدرة المخرجات التعليمية على تحقيق التجانس مع متطلبات سوق العمل مما يحد من توافر فرص العمل وتنوعه أمام القوى العاملة، وخاصة في ظل المتطلبات الراهنة والمعاصرة لسوق العمل، والتي تزداد تعقيداً من حيث شروط التأهيل والمنافسة. وقد أوصت الدراسة بالتركيز في الخطط المستقبلية للتعليم على مشكلة تدني مستوى مخرجات التعليم الكمية، والتي لا تقل من حيث الأهمية عن المخرجات النوعية للتعليم والمتعلقة بالمناهج الدراسية حيث إن التدني في مخرجات المنظومة التعليمية كماً وكيفاً وما يؤدي إليه من انخفاض في مستوى التأهيل التعليمي للقوى العاملة إنما يعكس مشكلة إهدار الموارد التعليمية.

^٢ محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٢، العدد ٢، ٢٠٠٤.

٣- دراسة منظمة العمل العربية (٢٠٠٨)^٣ والتي أرجعت الدراسة ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية إلى وجود خلل في سوق العمل بين جانبي العرض والطلب حيث يشير جانب العرض إلى جميع الراغبين في العمل من الخريجين الجدد من مؤسسات التعليم والتدريب والراغبين في الالتحاق بعمل أفضل وفائض العمالة بسبب الخصخصة والراغبين في العمل بعد انتهاء عقود عملهم المؤقتة سواء داخل بلدهم أو المهاجرين مؤقتاً للعمل بالخارج. بينما يقصد بجانب الطلب فرص العمل في القطاعات والتخصصات المختلفة سواء المحلية أو الأجنبية. وتبين الدراسة أنه على المستوى العربي يمثل عدم التوازن بين جانبي العرض والطلب في التباين في توزيع قوة العمل جغرافياً، فضلاً عن التوزيع غير المتوازن لقوة العمل على الأنشطة المختلفة حيث تتركز قوة العمل في الزراعة والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة. كما أشارت الدراسة إلى مشكلة عدم التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، وهو ما أدى إلى عجز الاقتصادات العربية عن توفير فرص عمل للقوى العاملة العربية وزيادة نسبة البطالة في العديد من الدول العربية.

٤- دراسة الطيب (٢٠٠٨)^٤ والتي تناولت العلاقة بين كل من مخرجات التعليم الأساسي والعالي من جهة، واحتياجات سوق العمل في السودان من جهة أخرى، وكيف أثرت ضعف الصلة بينهما في ازدياد معدل البطالة حيث أخذت الجامعات السودانية بعرض التعليم الذي يلبي الطلب الاجتماعي، وذلك بهدف زيادة الاستيعاب بها لاعتمادها على المصروفات الدراسية التي يدفعها الطلاب مصدراً لتمويلها واتجهت نحو إنشاء الكليات التي تقدم الدراسات النظرية نظراً لتكلفتها المنخفضة نسبياً مقارنة بالكليات العلمية والتطبيقية. وقد تزامن ذلك مع عدم توفر المعامل والورش

منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فاعلة، التقرير العربي الأول لمنظمة^٣

<http://alolabor.org/> العمل العربية، ٢٠٠٨، متاح على:

^٤ الطيب، عبدالوهاب محمد مصطفى، التخطيط التعليمي والبطالة، مؤسسة الفكر العربي، الخرطوم، ٢٠٠٨.

وغيرها لتدريب الطلاب مما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات. وقد أوصت الدراسة بضرورة ربط التخطيط التعليمي بالتخطيط الاقتصادي في إطار خطة التنمية لتفادي تخريج قوى عاملة غير مرغوب فيها واستخدام التدريب التحويلي لتخفيف مشكلة البطالة وتخطيط التعليم والتدريب والتشغيل على أساس تقنيات قياس القوى العاملة كعمل متكامل في إطار التنمية وأن أهداف قياس القوى العاملة تتمثل في قياس الطلب علي القوى العاملة وقدرة النظام التعليمي ونظام التدريب علي ترجمة أهداف خطة التنمية إلي متطلبات للقوى العاملة، ووضع البرامج التعليمية والتدريبية اللازمة.

٥- دراسة شريف (٢٠١٠)° حيث استعرضت الدراسة معدلات البطالة في عدد من الدول العربية عام ٢٠٠٨، والتي تراوحت بين ١٥% و ٢٠%. وتباينت معدلات البطالة في الدول العربية في آسيا عن الدول العربية في أفريقيا حيث بلغت نسبة البطالة ١٦,١% في الدول العربية في أفريقيا مقابل ١٣,٨% في الدول العربية في آسيا. كما أظهرت معدلات البطالة تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية. فبينما بلغت نسبة البطالة ١,٧% في دولة الكويت، بلغت تلك النسبة ٥٠% في جيبوتي و ٧,٥% في سلطنة عمان فيما ارتفع معدل البطالة في بعض الدول العربية في أفريقيا مثل ليبيا إلى ١٠%، ومصر إلى ١٠,٧%، وتونس إلى ١٤,٢%، والعراق إلى ٢٩%. وأشارت الدراسة إلى أنه رغم أن التحصيل التعليمي للفرد ينبغي أن يكون له تأثير واضح في الحصول على فرص العمل، ومستوى الأجر الذي يتلقاه الفرد بحيث يكون للفرد الأعلى تعليماً فرصة أقوى في الحصول على عمل ذي أجر أفضل، إلا أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية،

° محمد شريف، بطالة الشباب، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٠، متاح على:

www.ilo.org

بينما ترتفع هذه المعدلات لذوي التعليم المتوسط والثانوي والتعليم الجامعي. كذلك أشارت الدراسة إلى أن تزايد معدلات البطالة بين خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني حفزت بعض الدول العربية على مراجعة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطوير استراتيجياته وسياساته بهدف التأثير في العمالة بما يتطلبه ذلك من برامج تدريب متنوعة المدة ومرتبطة بحاجات الإنتاج والشركات وبذل جهود لتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني لتكون مخرجاته أفضل من حيث المواءمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته. أيضاً استخلصت الدراسة وجود علاقة معنوية بين جودة التعليم في الدول العربية ومعدلات البطالة بين الشباب حيث تتسع الفجوة القائمة بين جودة التعليم في الدول العربية والدول الأخرى لنفس المستوى من النمو وهو ما يمكن اعتباره أحد الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات البطالة.

٦- دراسة عقون (٢٠١٠)^٦ وقد تناولت الدراسة مشكلة البطالة ومدى تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر حيث تم استخدام نموذج قياسي لتقدير واستخلاص النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة لتحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة مع التركيز على سياسة الجزائر في الحد من معدلات البطالة. كذلك أوضحت الدراسة أهم محددات البطالة في الجزائر حيث جاء حجم السكان ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مقدمة العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على معدل البطالة. ورغم استعراض مؤشرات التعليم كأحد العوامل التي يتوقع أن تؤدي إلى تقليل معدلات البطالة، إلا نتائج التحليل القياسي للدراسة أثبتت أن التعليم ليس له تأثير معنوي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة التطبيقية.

سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٠.

٧-دراسة مهدي (٢٠١٠)^٧ استعرضت الدراسة ظاهرة البطالة من حيث المفهوم والأسباب ومن حيث واقع البطالة في الوطن العربي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية. واستخلصت الدراسة أن فئات معينة في كل دولة من دول العالم هي التي تعاني من البطالة وفقاً لنظم التعليم المتبعة في تلك الدولة وطبيعة النمو السكاني وتوجهات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية. كذلك قررت الدراسة أن مشكلة البطالة مشكلة ذات حساسية عالية للتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية، ومن الأمثلة على ذلك ما نجم عن الأزمة المالية العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من ارتفاع معدلات البطالة في العديد من دول العالم. أيضاً أوضحت الدراسة أن أية حلول جزئية أو فردية من قبل أية دولة لمشكلة البطالة لن يكون لها الأثر المطلوب لأن البطالة ومسبباتها لا تقتصر على بلد معين بذاته ولذا يجب أن تكون الحلول الموضوعية حلولاً جماعية، وبالتعاون مع المنظمات العالمية المختصة. وأوصت الدراسة أن تتبنى دول العالم سياسات تنموية متوازنة تشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بفئة الشباب وإعدادهم الإعداد المطلوب علمياً وثقافياً لتمكينهم من الحصول على فرص العمل المناسبة لقدراتهم المختلفة. أيضاً أكدت الدراسة على ضرورة أن تكون المناهج الدراسية مرنة وقابلة للتطور بهدف إعداد أجيال متعلمة لديها من المعارف والمهارات ما يجعلها قادرة على الحصول على فرص عمل في المستقبل.

٨- دراسة المنظمة العربية للتنمية الإدارية (٢٠١٣)^٨ استعرضت الدراسة ما شهده مناخ التعليم العالي من تغيرات غير مسبوقه في عصر الثورة المعرفية بالألفية الثالثة،

صائب حسن مهدي، البطالة في الدول العربية- الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية⁷ والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٣، الأردن ٢٠١٠.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التعليم العالي العربي وسوق العمل، القاهرة، ٢٠١٣ متاح على:⁸

<http://www.arado.org>

تتمثل في تنامي معدلات الطلب على خدمات التعليم، وتزايد الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة والبرامج الأكاديمية عبر الحدود، وتنوع أنماط وأساليب وتكنولوجيا التدريس والتعلم. وأشارت الدراسة إلى ما تتطلبه عملية التحول إلى مجتمعات المعرفة من ضرورة إنشاء مراكز للتعليم المستمر وتوفير آليات حديثة لضمان الجودة والاعتماد، وإجراء تعدد في الهياكل المؤسسية للجامعات وسياسات حوكمتها وزيادة الضغوط على مؤسسات التعليم العالي لتنويع مصادر تمويلها وضمان استدامتها المالية، وهو أمر يتطلب إعادة النظر في الاستراتيجيات والتوجهات المستقبلية والسياسات الرامية إلى تعزيز قدرات التعليم العالي في مجالات الحوكمة والجودة والابتاحة والاستخدام الأمثل للموارد المالية. كذلك أوضحت الدراسة أنه بالإضافة إلى تلك التحديات التي يفرضها المناخ التعليمي الجديد بالألفية الثالثة وضرورة التواءم مع متطلباتها، تعاني منظومة التعليم العالي العربي من اختلال هيكلي في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات أسواق العمل. ولذلك اهتمت الدراسة بتحليل أداء أسواق العمل العربية من حيث دور التعليم العالي في توفير المهارات والجدارات الداعمة لعملها والقصور الملاحظ في توفير فرص العمل لشباب الخريجين بالتركيز على جانبين رئيسيين. يتناول الجانب (أو الجزء) الأول المعضلات الحالية التي تساهم في اختلال أداء أسواق العمل وزيادة معدلات البطالة في الدول العربية وتراجع إنتاجية العمل وانخفاض العائد الاقتصادي للتعليم العالي.

٩- دراسة اتحاد المصارف العربية (٢٠١٦)^٩ بعد استعراض الإطار النظري لقضية البطالة من حيث المفهوم والأنواع المختلفة أرجعت الدراسة تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي إلى جملة من الأسباب الاقتصادية والسياسية من أهمها محدودية حجم القطاع الخاص في معظم الدول العربية وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الاستثمار وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية، وكذلك غياب التخطيط الاقتصادي

اتحاد المصارف العربية، إدارة البحوث والدراسات، البطالة في الدول العربية، ٢٠١٦ متاح على: ^٩

<http://www.uabonline.org>

المنهجي وعدم تطابق برامج التعليم مع حاجات سوق العمل. كذلك أشارت الدراسة إلى عدد من الأسباب الاجتماعية للبطالة في الدول العربية مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني والنظرة غير الموضوعية لعمل المرأة في بعض المجتمعات العربية. كما أظهرت الدراسة مشكلة عدم تناسب التعليم مع سوق العمل حيث أن مستويات التعليم في معظم الدول العربية لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وهو ما تشير إليه الكثير من المؤشرات التي توضح أن المردود الاجتماعي والاقتصادي للتعليم منخفض جداً في البلدان العربية. أما فيما يتعلق بالإجراءات التي اقترحتها الدراسة لعلاج البطالة في الدول العربية في الأجل الطويل حيث يسمح المدى الزمني بإحداث تغييرات هيكلية في سوق العمل فتتمثل في خلق بيئة تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظيف تكفي أعداد الذين يدخلون سنوياً إلى أسواق العمل العربية، وذلك من خلال استراتيجية جديّة للنمو والعمالة تتضمن تحسين الأداء الاقتصادي ومناخ الاستثمار مع اعتماد برامج طويلة الأجل للتنمية البشرية يتسنى من خلالها رفع مستويات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. أيضاً أكدت الدراسة على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة في الدول العربية من خلال خلق فرص عمل ورفع الطاقة الإنتاجية القائمة.

مساهمة الدراسة الحالية في مجال البحث أثرت الدراسات السابقة المجال البحثي فيما يتعلق بتصنيف أسباب مشكلة البطالة وتحليل محدداتها. وكذلك فيما يتعلق بمشاكل التعليم والعلاقة بين المخرجات التعليمية وسوق العمل في أغلب الدول العربية. أما الدراسة الحالية فتستند إلى الدراسات السابقة في تحليل العلاقة بين التعليم والبطالة في الدول العربية على ضوء البيانات المتاحة بشأن كل من المتغيرين، فضلاً عن بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين معدل البطالة والإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر لاستخلاص آليات

تصحيح مسار العلاقة المفترضة بين المتغيرين حيث يتوقع أن يؤدي التحسن في مؤشرات التعليم (كمؤشرات مستقلة) إلى انخفاض معدلات البطالة (المتغير التابع)، ويغلب على الدراسة الجانب التحليلي التطبيقي وهو ما يمثل إضافة إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة في نفس الموضوع.

منهجية البحث

تستند الدراسة إلى منهج التحليل الوصفي حيث يتم استقراء البيانات المتاحة بشأن واقع كل من الإنفاق على التعليم ومعدل البطالة في العالم العربي وتحليل تلك البيانات لاستنباط طبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرين، بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تلك العلاقة واستخلاص كيفية تحسين مردود الاستثمار في التعليم على سوق العمل وتقليص الفجوة بين المهارات المطلوبة والمعروضة في أسواق العمل العربية.

حدود ونطاق البحث

تتمثل الحدود المكانية للدراسة التحليلية في الدول العربية وعددها ٢٢ دولة، بينما تركز الدراسة التطبيقية والنموذج القياسي على مصر. أما الحدود الزمنية للدراسة فتتمثل في الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٥، حيث شهد عام ١٩٩٠ إصدار التقرير الأول للتنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي يشمل بيانات ومؤشرات التعليم في كافة دول العالم- ومنها الدول العربية- كأحد مكونات دليل التنمية البشرية وباعتباره مقياساً لاهتمام الدولة بسياسات التعليم كجزء من سياسات الاستثمار في العنصر البشري.

فرضية البحث

تفترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وكل من نسبة الإنفاق السنوي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي. في حين توجد علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل النمو

السكاني حيث يتم استخدام نموذج قياسي لقياس العلاقة بين معدل البطالة والإنفاق على التعليم في مصر خلال الفترة محل الدراسة.

أولاً: الإطار النظري للبحث

مفهوم البطالة

وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة، تعرف البطالة على أنها: "جميع الأشخاص فوق سن محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص ولكنهم جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة سعياً وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص".¹⁰

ووفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية فإن البطالة هي: "حالة الفرد القادر على العمل ويرغب في العمل ويبحث عن فرص عمل ولا يجد فرص العمل المطلوبة وليس له مورد رزق".¹¹

وتمثل البطالة الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه، ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين، ولذلك تشير البطالة إلى وجود فجوة بين الطلب والعرض في سوق العمل في صورة فائض عرض من عنصر العمل. ويعد معدل البطالة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية للدولة. ويقاس معدل البطالة بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل - أو ما يعرف بالفئة النشطة - عند نقطة زمنية معينة. وتتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل، القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون. أما العاطلون عن العمل فهم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه والباحثون عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم. ويستبعد من الفئة النشطة الأفراد دون السن القانوني للعمل (١٦ عام)، والأفراد بعد سن التقاعد (٦٥ عام)، بالإضافة

www.un.org البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠، متاح على: ¹⁰
منظمة العمل العربية، مرجع سابق. ¹¹

إلى الأفراد من الفئات غير القادرة على العمل والأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه.

مشكلة البطالة في الدول العربية

يبلغ عدد الدول العربية ٢٢ دولة، منها ١٢ دولة في قارة آسيا وهي: فلسطين، الأردن، لبنان، سوريا، العراق، الكويت، قطر، الإمارات، عمان، اليمن، البحرين، السعودية و١٠ دول في قارة أفريقيا وهي: مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، جزر القمر. وتمثل البطالة أحد التحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى تدفق أعداد كبيرة من العمالة الجديدة والمتعلمة على أسواق العمل وفشل هذه الاقتصادات في إيجاد وظائف كافية لهم مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية بما فيها الدول المنتجة للنفط. يضاف إلى ذلك التفاوت القائم بين المهارات والقدرات المعروضة والمطلوبة في أسواق العمل العربية.^{١٢}

وتصل نسبة البطالة في السنوات الأخيرة إلى ١٨% من إجمالي القوى العاملة العربية، أي ما يعادل حوالي ٢٥ مليون عاطل يبحثون عن العمل وقادرون عليه ولا يجدونه حيث يتراوح معدل البطالة بين ١,١% و ٣,٩% من إجمالي القوى العاملة في الكويت والإمارات والبحرين وقطر، وبين ٢٦%، ٢٨% في الجزائر والعراق وفلسطين. وتعاني فئة خرجي التعليم العالي من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى في العديد من الدول العربية حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أضعاف في المغرب، وعشرة أضعاف في مصر، وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل

¹² Bardak U., Youth Employment: challenges and policy responses in the Arab Mediterranean Countries, Policy paper presented at the High Level Regional Policy Forum, European Training Foundation – ETF, October 2013, Marseille, available at: www.etf.europa.eu/web.nsf/pages/Youth_employment_AMC

لهؤلاء العاطلين بنحو ١٥ مليار دولار سنوياً. يضاف إلى ذلك أن غالبية العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد في سوق العمل، أي من الشباب، ويمثل هؤلاء تقريباً ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في دولة البحرين و٨٤% في الكويت، وما يزيد على الثلثين في مصر والجزائر. أما معدلات البطالة بين الشباب نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت ٦٠% في مصر والأردن وسوريا وفلسطين و ٤٠% في تونس والمغرب والجزائر.^{١٣}

كذلك تستحوذ دول اتحاد المغرب العربي على الجانب الأكبر من قوة العمل العربية بنسبة ٣٧,٨% حيث يوجد بها نحو ٤٧ مليون عامل، يليها مصر والأردن واليمن والعراق، وبها نحو ٣٥ مليون عامل بنسبة ٢٧,٧%، ودول مجلس التعاون الخليجي، وبها ١١,٤ ملايين بنسبة ٩,٣% من قوة العمل، بينما يتوزع الباقي (٢٥,٢%) على بقية الدول العربية. وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى؛ ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة؛ حيث تبلغ ٢٠% في اليمن، و ٢١% في الجزائر، و ١٧% في السودان، و ٩% في مصر، و ٨% في سوريا. وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة. ففي سلطنة عمان يوجد نحو ٣٣٠ ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية نحو ٧٠٠ ألف، وفي الكويت يصل العدد إلى ٣ آلاف فقط. ومع تزايد معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم بفعل الأزمة المالية والاقتصادية عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ شهدت الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات بطالة أكثر ارتفاعاً واستمراراً على مدى العقد الماضي إذ تقيد المؤشرات الاقتصادية لأسواق العمل أن معدلات البطالة بين الشباب- وعلى وجه الخصوص خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي- تراوحت بين ٢٥% في البلدان العربية بشمال أفريقيا و ٢١% في باقي بلدان الشرق الأوسط في عام ٢٠١٠، وهي معدلات مرتفعة بشكل

حسين الطلافحة، تحليل محددات بطالة المتعلمين في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠١٢، ص ١٣. ١٣

كبير عند مقارنتها بقارة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١٥%)، وجنوب آسيا (١٠,٢%)، وشرق آسيا (٦,٨%)، وأفريقيا جنوب الصحراء (١١,٥%)^{١٤}. وتعاني أغلب الدول العربية من قصور في إنتاجية العمل وانخفاض في العائد الاقتصادي المتوقع للتعليم، وهو ما يسهم في خلق مزيد من الاختلالات في أسواق العمل العربية وتراجع معدلات أداء الاقتصادات العربية. كذلك يتسم سوق العمل في العالم العربي بتفضيل عدد كبير من الشباب المتعلمين العمل في شركات القطاع العام. ولوحظ أن معظم الداخلين الجدد إلى سوق العمل يفضلون البطالة على الالتحاق بالوظائف المتاحة في القطاع الخاص على أمل الحصول على وظيفة في القطاع العام^{١٥}.

ورغم ما شهدته الدول العربية من نمو نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان في سن العمل خلال العقد الماضي حيث بلغت هذا النسبة ٢٢%، إلا أن تلك النسبة ما تزال منخفضة نسبياً بالمقارنة مع المتوسط العالمي حيث تبلغ معدلات المشاركة في قوة العمل في الاقتصادات المتقدمة نحو ٥٢%.

جدول (١): معدلات البطالة في الدول العربية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤)

الدولة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الإمارات	٤,٢	٤,٢	٤,١	٤,٠	٣,٨	٤,٢
البحرين	٧,٦	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٣
الجزائر	١٠,٢	١٠,٠	١٠,٠	١١,٠	٩,٨	١٠,٦
مصر	٩,٤	٩,٠	١٢,٠	١٢,٧	١٢,٧	١٣,٠
العراق	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٥,١	١٦,٠	١٥,١
الأردن	١٢,٩	١٢,٥	١٢,٩	١٢,٢	١٢,٦	١٢,٣
الكويت	١,٦	١,٨	٣,٦	٣,٤	٣,١	٢,٧
لبنان	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٥	٨,٩

حسين الطلافحة، المرجع السابق، ص ١٦. ١٤

¹⁵ Imed Drine, Youth Unemployment in the Arab World, The United Nations University, World Institute for Development Economics Research, June 2012.

١٩,٥	١٩,٦	١٩,٦	١٨,٢	١٨,٨	١٨,٩	ليبيا
٩,٧	٩,٢	٩,٠	٨,٩	٩,١	٩,١	المغرب
٣١,٨	٣١,٠	٣١,١	٣١,١	٣١,١	٣١,١	موريتانيا
١٥,٠	٧,٩	٧,٩	٨,١	٨,٢	٨,٣	عمان
٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٣	قطر
٥,٧	٥,٦	٥,٥	٥,٨	٥,٥	٥,٤	السعودية
١٥,٩	١٥,٢	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	١٤,٨	السودان
١٤,٥	١٠,٨	١١,٤	١١,٥	٨,٤	٨,١	سوريا
١٥,٢	١٣,٣	١٤,٠	١٨,٣	١٣,٠	١٣,٣	تونس
٢٩,٠	١٧,٤	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٨	١٤,٦	اليمن

المصدر: إحصاءات منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩-٢٠١٤ <http://alolabor.org>

وتعتبر ظاهرة "بطالة الانتظار" مسؤولة عن ارتفاع معدلات البطالة في العالم العربي حيث يعتبر الكثيرون أن وظائف القطاع العام تتسم باستقرار أفضل، ومنافع أكبر، مع جهد أقل وحزمة أجور أعلى من الوظائف المشابهة في القطاع الخاص. على سبيل المثال، نجد الأجور في القطاع العام في مصر أعلى بنسبة ٢٣%، وكذلك الأمر في تونس حيث تبلغ نسبة هذا الفارق ١٥%. ومما يزيد مشكلة البطالة في العالم العربي تعقيداً ارتفاع معدلاتها بين المتعلمين، ففي الأردن مثلاً بلغ متوسط معدل البطالة بين حملة درجة البكالوريوس فأعلى ١٦,١% خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ في حين كان متوسط معدل البطالة في قوة العمل الأردنية لنفس الفترة ١٢,٥%، أي أن معدل البطالة لحملة البكالوريوس فأعلى يزيد عن معدل البطالة الكلي بنسبة ٢٨,٨%. ويختلف الوضع في معظم الدول العربية حيث يظهر انخفاض معدلات البطالة بين المتعلمين عن معدل البطالة الكلي. ففي الجزائر مثلاً بلغ معدل البطالة بين المتعلمين ٢,٣% في حين كان معدل البطالة الكلي ١١,٩%. وفي تونس كان معدل البطالة بين المتعلمين ١,٩% مقابل ٥,٩% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٢. ويعكس توزيع العاطلين عن العمل في الدول العربية بحسب

المستوى التعليمي ازدياد البطالة بين المتعلمين، وخاصة الإناث منهم. كما أن نسبة العاطلين من الذكور من حملة شهادات التعليم العالي تزيد عن العاطلين من حملة شهادات الثانوية العامة، وينطبق هذا على لبنان وقطر والسعودية وسوريا وفلسطين. وتتراوح نسبة المتعلمين من العاطلين عن العمل بين ٢,٨% في الكويت و٤٥,٦% في الأردن و٤١% في مصر و٣٣,٢% في الإمارات العربية المتحدة و٣٩,١% في السعودية.^{١٦}

واقع التعليم في الدول العربية

سجلت مؤشرات التعليم تقدماً ملحوظاً في أغلب الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١١)، وهي الفترة التي كانت تغطيها خطة التعليم للجميع التي تبنتها منظمة اليونسكو حيث تشير البيانات إلى أنه تم توسيع نطاق التعليم الابتدائي لتزداد معدلات القيد بنسبة ٧٢%، والتحق نحو ٤,١ مليون طفل بالتعليم الابتدائي بنسبة ٢٣% من متوسط معدلات القيد الإجمالي إلا أن ذلك لا يعني التفاوتات الحادة في معدلات القيد على المستوى الإقليمي. فبينما تجاوزت معدلات القيد في التعليم الابتدائي ٧٥% من معدلات القيد الإجمالي في كل من الجزائر ولبنان عام ٢٠١١، ظل ذلك المعدل أقل من ٥% في جيبوتي و٢% في اليمن خلال نفس العام. وبينما تخطت المعدلات في كل من المغرب وعمان والإمارات العربية المتحدة المتوسط الإقليمي، شهدت كل من فلسطين والعراق ومصر وليبيا وسوريا وتونس تراجعاً ملحوظاً. وبصفة عامة فقد زاد متوسط صافي معدلات القيد في التعليم الابتدائي عبر المنطقة العربية بنحو ١٠ نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١١ ليصل من ٧٩% عام ١٩٩٩ إلى ٨٩% عام ٢٠١١.^{١٧}

هنري ج.شاؤول، البطالة بين الشباب العربي، مجلة الخبير المالية، جدة ٢٠١٣، متاح على:^{١٦}

www.alkhabeer.com

^{١٧} منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، وضع التعليم في العالم العربي، التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للدول العربية، بيروت ٢٠١٥.

ورغم الجهود التي بذلتها حكومات المنطقة على مدى العقدين الماضيين - والتي أسفرت عن تقدم كبير في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، فضلاً عن زيادة ملحوظة في التعليم العالي - إلا أن تدني مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة في العديد من الدول العربية يحول دون اكتساب الأفراد المهارات الأساسية المطلوبة لسوق العمل. يضاف إلى ذلك عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في دول المنطقة. وعلى مستوى التعليم المهني، غالباً ما تعاني المناهج الدراسية في معاهد التدريب المهني قصوراً في تلبية احتياجات سوق العمل التعليم المهني مما أدى إلى انخفاض أعداد الملتحقين به، ومن ثم تعد القوى العاملة في الدول العربية منخفضة المهارة نسبياً حيث أن نظم التعليم والتدريب التقني والمهني غير ملائمة لمواجهة متطلبات أسواق العمل في تلك الدول.^{١٨}

وتشير معظم التقارير الصادرة عن الجهات الدولية المعنية إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية في الوطن العربي مقارنة بالدول النامية الأخرى في العالم. ومن ذلك التقرير الذي صدر مؤخراً عن البنك الدولي والذي حذر فيه من تدني مستويات التعليم في العالم العربي مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم بما يستدعي إجراء إصلاحات عاجلة في نظم التعليم المتبعة لمواجهة مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية. ورغم أن الدول العربية قد خصصت نحو ٥% من إجمالي الناتج المحلي و ٢٠% من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم خلال الأربعين سنة الماضية، إلا أنه توجد فجوات كبيرة بين ما حققته الأنظمة التعليمية في العالم العربي، وبين ما تحتاجه المنطقة في عملية التنمية الاقتصادية. وأشار التقرير إلى أن أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير وخلص التقرير إلى أن جميع البلدان العربية تحتاج إلى مسارات جديدة في إصلاح أنظمتها التعليمية من أجل الحوافز والمساءلة العامة، إلى

^{١٨} منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، التقرير العالمي لرصد التعليم، ٢٠١٥، متاح على: <http://www.efareport.unesco.org>

جانب اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتحسين مستويات المخرجات التعليمية إلى سوق العمل.^{١٩}

ويرى البعض أن النظام التعليمي في كثير من الدول العربية إذا نظر إليه في سياق أهدافه نحو إعداد القوى العاملة فإن هناك ثلاثة عوامل عامة مرتبطة بمشكلة هذه القوى العاملة وهي: النمو في الطلب الاجتماعي على التعليم، والمعدلات المرتفعة للنمو السكاني، وضعف أو انكماش النشاط الاقتصادي. وأمام هذا المثلث المؤثر علي برنامج إعداد القوى العاملة نجد اختلالات خطط التعليم وضعفها في إمكاناتها وقدرتها الذاتية، فضلاً عن الخلل المقاس في التنسيق بين التعليم وجهاز التخطيط القومي في الدولة. ولذلك فإن أزمة العلاقة بين التعليم والعمل في الدول العربية تتعكس سلباً على عملية التنمية في تلك الدول.^{٢٠}

ثانياً: الإطار التحليلي للبحث

تحليل العلاقة بين التعليم والبطالة في الدول العربية

أكدت الدراسات التي أجريت في هذا المجال على أن ربط استراتيجيات وسياسيات التعليم بما يتطلبه سوق العمل بطريقة علمية ممنهجة من شأنه تقريب الفجوة بين المهارات المطلوبة لسوق العمل ومخرجات العملية التعليمية مما يمثل أحد الوسائل الفعالة لتقليل معدلات البطالة حيث يمثل سوق العمل آلية أساسية لاستحداث الكثير من التخصصات، والتوسع فيها وفقاً لحاجة سوق العمل. ولذلك يفترض أن دور يؤدي الاهتمام بالتعليم كماً وكيفاً إلى المساهمة في تقليل البطالة.^{٢١}

ويواجه الوطن العربي اختلالاً هيكلياً بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يمكن إرجاعه إلى إغفال التطورات العلمية والفنية والتكنولوجية المتسارعة

¹⁹ UNESCO, Literacy and Adult Education in the Arab World, Regional Office for Education in the Arab States, Bangkok, September 2003.

²⁰ الطيب، مرجع سابق.

²¹ Phillip Brown, The Opportunity Trap: Education and Employment in a Global Economy, Cardiff University, Wales, 2015.

فى شتى أنحاء العالم، وعدم الاهتمام بالاستثمار فى التعليم بما يعزز كفاءة مخرجاته ويمهد لزيادة معدلات استيعاب القوى العاملة وتقليل معدلات البطالة. ويستلزم ذلك إعداد رؤية واضحة تستند إلى تخطيط علمي سليم، ووضع الاستراتيجيات التي توثق العلاقة بين التعليم وسوق العمل عبر التدريب والتأهيل ومن ثم خلق فرص عمل حيث يشير ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين فى الدول العربية إلى عدم كفاءة الاستثمار فى التعليم العالي فى تلك الدول، كما تؤثر ظاهرة بقاء أعداد كبيرة من المتعلمين خارج منظومة العمل سلباً على البنية الاجتماعية للدولة.^{٢٢}

ويمكن إرجاع اتساع الفجوة بين المحتوى التعليمي الذي يتم تقديمه وبين متطلبات سوق العمل إلى كثرة التخصصات فى العلوم الإنسانية والنظرية على حساب الاهتمام بالعلوم التطبيقية والعملية، فضلاً عن الانفصال المتزايد بين مؤسسات التعليم فى القطاع العام ونظيرتها فى القطاع الخاص بما ينطوي عليه ذلك من عدم قدرة التعليم الحكومي على مواكبة مهارات وقدرات خريجي القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ضعف قدرات مخرجات التعليم - لا سيما التعليم العالي - فضلاً عن عدم توافر المعلومات عن احتياجات سوق العمل، وعدم ملاءمة بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة فى المجالات المختلفة إلى جانب قلة الإنفاق على البحث العلمي.^{٢٣}

ويشير الواقع إلى أنه رغم ما يمثله التعليم العالي كأحد أهم القطاعات التي ترتبط بسوق العمل، وبالمجالات التي يتطلبها سوق العمل، إلا أنه وفقاً للتقرير العربي الأول والذي أصدرته منظمة العمل العربية حول معلومات سوق العمل والتحديات التي تواجه الأسواق - تبين أن أصحاب المؤهلات العليا لا تشغل النسبة الأكبر فى

²² حسين الطلافحة، مرجع سابق.

²³ Lee Harvey, New realities: The relationship between higher education and employment, Tertiary Education and Management, journal of The European Higher Education Society (EAIR), Pages 3-17, Jan 2010

قوة العمل العربية حيث تضمنت قوة العمل فقط ٤٠% من حاملي المؤهلات العليا، ويشترك معهم في هذه النسبة حاملو المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة، بينما على الجانب الآخر نجد النسبة المتبقية والتي تقدر بنحو ٦٠% يشغلها حاملو المؤهلات دون المتوسطة والأمينين.^{٢٤}

وفيما يتعلق بخصائص العمالة العربية فلم تتجاوز نسبة العمالة الماهرة التي لديها مؤهلات ١٠% وتعمل في القطاعات الاقتصادية، بينما تتركز أغلب العمالة غير الماهرة في المطاعم والفنادق والإصلاح وقطاع البناء والتشييد، يليها وهي قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات الاجتماعية والشخصية والزراعة والصيد.^{٢٥}

ووفقاً لصندوق النقد الدولي فقد نمت شريحة الشباب كنسبة من إجمالي عدد السكان خلال العقد الماضي في المنطقة العربية بمعدل سنوي يبلغ نحو ٨,٢% متجاوزة المتوسط العالمي، فقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الدول العربية وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية نحو ٣١,٦% ويلاحظ وجود تباين كبير في معدلات البطالة بين الشباب في الدول العربية، إذ تنخفض إلى نحو ٢٨% في الكويت بينما تصل إلى ٣٦% في تونس. ويهدد ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب تماسك النسيج والاستقرار الاجتماعي في المنطقة.^{٢٦}

وقد أوضحت الدراسات التي أجريت حول محددات البطالة في الدول العربية- ومنها مصر أن معدل البطالة يتأثر بالعديد من العوامل من أهمها كل من معدل النمو السكاني، وحجم التركيب الرأسمالي، بالإضافة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي سنوياً. ولذلك فإن قياس أثر

^{٢٤} منظمة العمل العربية، التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في العالم العربي، ٢٠١٤.

<http://alolabor.org>

^{٢٥} صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ٢٠١٦.

<http://www.amf.org.ae>

^{٢٦} هنري ج. شاوول، البطالة بين الشباب العربي، مرجع سابق.

التعليم على معدلات البطالة في الدول العربية لا يمكن بحال أن يتم بمعزل عن العوامل الأخرى، وهو ما دفع الباحثة إلى اختيار عدد من المتغيرات المستقلة لإدراجها في النموذج القياسي للدراسة التطبيقية عن العلاقة بين التعليم والبطالة في مصر، وهذه العوامل هي: معدل النمو السكاني، ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى المتغير المستقل الرئيسي وهو الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

ثالثاً: الإطار التطبيقي للبحث

قياس أثر الإنفاق على التعليم على معدل البطالة في مصر (١٩٩٥-٢٠١٥)

تنطوي الدراسة التطبيقية على بناء نموذج قياسي للعلاقة بين التعليم والبطالة في مصر، وذلك استناداً إلى بيانات سلاسل زمنية بشأن كل من معدل البطالة كنسبة من إجمالي قوة العمل، الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى كل من معدل النمو السكاني السنوي، معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠١٥) حيث يتم استخدام نموذج E-Views لقياس أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع خلال فترة الدراسة.

١- تعريف متغيرات النموذج

تم الاعتماد في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد على المعادلة الآتية:

$$Y = B_0 + B_1EX + B_2Lp + B_3GDP + U$$

Y : معدل البطالة في مصر كنسبة من إجمالي قوة العمل

EX: الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

Lp: معدل النمو السكاني السنوي

GDP: النمو في الناتج المحلي الإجمالي سنوياً

B₀: المعلمة الناقل، B₁, B₂, B₃: معاملات النموذج وهي معاملات الدالة وتعبّر عن

التغير في المتغير التابع (معدل البطالة) نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة (الإنفاق

على التعليم، معدل النمو السكاني، الناتج المحلي الإجمالي)، (U) المتغير العشوائي في النموذج.

١- فروض النموذج: (Hypotheses)

يمكن وضع فرضيات النموذج كالتالي:

فرض العدم (H_0): عدم وجود علاقة بين كل من الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في مصر.
الفرض البديل (H_1): توجد علاقة بينهما

٢- بيانات النموذج

تم الاستناد إلى بيانات سلاسل زمنية بشأن متغيرات الدراسة خلال الفترة المشار إليها، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:^{٢٧}

جدول (٢): البيانات المستخدمة في إعداد النموذج القياسي

Year	Y	Ex	LP	GDP
1995	11.3	4.58	0.662758	4.642459
1996	9	4.6	0.669317	4.988731
1997	8.4	4.67	0.669317	5.491132
1998	8.2	4.67	0.667453	4.036367
1999	8.1	4.65	0.666518	6.10546
2000	8.1	4.64	0.666518	5.368006
2001	9	4.64	0.669317	3.535226
2002	9.4	4.67	0.669317	2.370489
2003	10.2	4.67	0.694605	3.193455
2004	10.4	4.95	0.694605	4.091919

²⁷ World Bank, databank, Available at: databank.albankaldawli.org

2005	10.7	4.95	0.669317	4.471353
2006	11.2	4.67	0.680336	6.842961
2007	10.6	4.79	0.60206	7.088016
2008	8.9	4	0.565848	7.152051
2009	8.7	3.68	0.575188	4.685445
2010	9.4	3.76	0.591065	5.139126
2011	9	3.9	0.60206	1.816647
2012	12	4	0.579784	2.193878
2013	12.7	3.8	0.579784	2.106725
2014	13.2	3.8	0.544068	2.228791
2015	13.2	3.5	0.544068	4.2

٣- الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

حيث أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي Normality Test ما عدا متغير النمو السكاني، فقد تم معالجة ذلك باستخدام اللوغاريتم Log كالتالي:

	Y	EX	LP	GDP
Jarque-Bera	1.869749	2.417608	2.384624	0.807405
Probability	0.392635	0.298554	0.303519	0.667843

ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات:

جدول (٣): نتائج التحليل الوصفي لبيانات النموذج

	Y	EX	LP	GDP
Mean	10.08095	4.361429	0.631586	4.368964
Median	9.4	4.64	0.666518	4.471353
Maximum	13.2	4.95	0.694605	7.152051
Minimum	8.1	3.5	0.544068	1.816647
Std. Dev.	1.665118	0.467357	0.051822	1.657183
Skewness	0.59584	-0.49944	-0.42466	0.074872
Kurtosis	2.153386	1.67139	1.584396	2.051145
Jarque-Bera	1.869749	2.417608	2.384624	0.807405
Probability	0.392635	0.298554	0.303519	0.667843
Sum	211.7	91.59	13.2633	91.74824
Sum Sq. Dev.	55.45238	4.368457	0.05371	54.9251
Observations	21	21	21	21

٤ - اختبارات الاستقرار

لاختبار استقرار النموذج تم استخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root Test بطريقة ديكي فولر (Dickey - fuller)

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.987338	0.0004
Test critical values: 1% level	-2.69236	
5% level	-1.96017	
10% level	-1.96017	

المتغير التابع (Y) لم يستقر عند level 10 ولكن استقر عند 11 difference بدون ثابت ولا اتجاه، Ex لم يستقر عند level 10 واستقر عند 11 difference بدون ثابت ولا اتجاه.

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, max lag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.64311	0.001
Test critical values: 1% level	-2.69236	
5% level	-1.96017	
10% level	-1.60705	

Null Hypothesis: D(LP) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, max lag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.73397	0.0008
Test critical values: 1% level	-2.69236	
5% level	-1.96017	
10% level	-1.60705	

ونلاحظ أن المتغير Lp لم يستقر عند level I0 ولكن استقر عند I1 difference بدون ثابت ولا اتجاه. بينما استقر GDP عند level I0 وثابت.

Null Hypothesis: GDP has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 4 (Automatic – based on SIC, max lag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.91635	0.0101
Test critical values: 1% level	-3.92035	
5% level	-3.06559	
10% level	-2.67346	

٦- اختبار التكامل المشترك بطريقة ARDL

ARDL Bounds Test			
Sample: 2 21		Included observations: 20	
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
Test Statistic	Value	K	
F-statistic	4.712698	3	
Critical Value Bounds			
Significance	I0 Bound	I1 Bound	
10%	2.72	3.77	
5%	3.23	4.35	
2.50%	3.69	4.89	
1%	4.29	5.61	

أسفر اختبار التكامل المشترك ARDL عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وذلك بمقارنة نتيجة F المحسوبة (4.713) مع الحد الأدنى والحد الأعلى

لاختبار BOUNDS Test (٣,٢٣ ,٤,٣٥) ويلاحظ أن القيمة المحسوبة < الحد الأدنى والحد الأعلى، وهو ما يعني أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ولذلك نستنتج أن اختبار التكامل المشترك بطريقة ARDL يشير الى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable : Y				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1)				
Sample: 121				
Included observations: 20				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	1.232139	0.834814	1.475944	0.1621
D(LP)	-18.552033	8.157378	-2.274264	0.0392
D(GDP)	0.000661	0.133926	0.004939	0.9961
CointEq(-1)	-0.559793	0.147918	-3.784479	0.002
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	2.201062	1.429366	1.539887	0.1459
LP	-33.140889	12.485942	-2.654256	0.0189
GDP	-1.014595	0.281423	-3.605227	0.0029
C	25.839974	3.759522	6.873207	0

ومن الجدول تكون معادلة التكامل المشترك:

$$\text{Cointeg} = Y - (2.2011 * EX - 33.1409 * LP - 1.0146 * GDP + 25.8400)$$

وهو ما يشير إلى أنه وتوجد علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة وكل من معدل النمو السكاني والنتاج المحلي الإجمالي في مصر، بينما لا توجد علاقة طويلة المدى بين معدل البطالة ومتوسط الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

٧- تشخيص النموذج

أوضح اختبار ديرين واتسون والارتباط الذاتي أن نتائج تقدير المعادلة لا تعاني مشكلة الارتباط الذاتي، وأوضح اختبار تباين حد الخطأ أنها لا تعاني مشكلة تباين حد الخطأ.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				مشكلة الارتباط الذاتي
F-statistic	0.317	Prob. F(2,12)	0.7342	No
Obs*R-squared	1.0037	Prob. Chi-Square(2)	0.6054	

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				الخطأ مشكلة تباين حد
F-statistic	2.0082	Prob. F(5,14)	0.1398	No
Obs*R-squared	8.3531	Prob. Chi-Square(5)	0.1378	
Scaled explained SS	4.8329	Prob. Chi-Square(5)	0.4366	

وكذلك النموذج لا يعاني من مشكلة الانحدار الزائف لأن:

$$R\text{-square } (0.877687) < DW (1.560205)$$

٨- تقييم جودة النموذج

حيث أن معامل التحديد (R-square) = ٨٨% بمعنى أن القدرة التفسيرية للنموذج ٨٨% فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية التي تم اختبارها ذات تأثير مرتفع في حجم البطالة، وهذا يدل على أن بناء النموذج كان صحيحاً.

٩- نموذج الانحدار

Dependent Variable : Y				
Method: Least Square			Sample (adjusted): 221	
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.440207	0.147918	2.97602	0.01
EX	1.232139	0.834814	1.475944	0.1621
LP	18.552	8.157378	-2.27426	0.0392
GDP	- 0.56863	0.144746	-3.92842	0.0015
C	14.46503	3.805297	3.801288	0.0019
R-squared	0.877687	Mean dependent var.	10.02	
Adjusted R-squared	0.834003	S.D. dependent var.	1.684168	
S.E. of regression	0.686175	Akaike info criterion	2.327958	
Sum squared reside	6.59171	Schwarz criterion	2.626677	
Log likelihood	-17.2796	Hannan-Quinn criter.	2.386271	
F-statistic	20.09203	Durbin-Watson stat	1.560205	
Prob.(F-statistic)	0.000006			

وهكذا تكون معادلة الانحدار على الصورة:

$$Y = 14.465 + 1.232*EX + 18.55*LP - 0.569*GDP$$

(0.835) (8.157) (0.145)

ويمكن تفسير نتائج النموذج كالتالى:

أ- جميع متغيرات النموذج معنوية لأنها أقل من ٥% ما عدا متغير الإنفاق على التعليم وهذا ما وضحه اختبار التكامل المشترك في الأجل الطويل، ويتطابق ذلك مع نتائج الدراسة التحليلية.

- ب- العلاقة بين البطالة والنمو السكاني علاقة طردية، فكلما زاد النمو السكاني بمقدار وحدة واحدة كلما زادت البطالة بمقدار ١٨,٥٥ وحدة.
- ت- العلاقة بين البطالة والنتائج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، وكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة كلما انخفضت البطالة بمقدار ٠,٥٦٩ وحدة

رابعاً: النتائج والتوصيات

على ضوء كل من الدراسة التحليلية والدراسة التطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ١- نمت القوى العاملة في المنطقة العربية بمعدل سنوي يبلغ نحو ٨,٢% على مدى العقد الماضي، متجاوزة المتوسط العالمي، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب في الدول العربية ٣٠,٠٨%، مع وجود تباين كبير في معدلات البطالة بين الشباب في الدول العربية إذ تنخفض إلى نحو ٢٨% في الكويت بينما تصل إلى ٣٣,٨% في تونس. ويمثل ارتفاع معدلات البطالة ضغوطاً على العالم العربي خاصة البلدان الأقل نمواً حيث يهدد ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب تماسك النسيج والاستقرار الاجتماعي في المنطقة.
- ٢- رغم زيادة جهود أغلب الدول العربية بتوفير الفرص التعليمية وتحسين جودة الخدمات التعليمية المتاحة للأفراد، وهو ما يتوقع معه انخفاض معدلات البطالة في تلك الدول. إلا أن البيانات المتاحة بشأن كل من مؤشرات التعليم ومعدلات البطالة في الدول العربية تحمل العديد من التناقضات فيما يتعلق بالعلاقة المفترضة بين التعليم والبطالة.
- ٣- تصل نسبة البطالة في السنوات الأخيرة إلى ١٨% من إجمالي القوى العاملة العربية، أي ما يعادل حوالي ٢٥ مليون عاطل. وبينما يتراوح معدل البطالة بين ١,١% و ٣,٩% من إجمالي القوى العاملة في الكويت والإمارات والبحرين وقطر،

يصل متوسط هذا المعدل إلى نحو ٢٨% في الجزائر والعراق وفلسطين. وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهؤلاء العاطلين بنحو ١٥ مليار دولار سنوياً.

٤- تعتبر "بطالة الانتظار" مسؤولة عن ارتفاع معدلات البطالة في العالم العربي حيث يعتبر الكثيرون أن وظائف القطاع العام تتسم باستقرار أفضل، ومنافع أكبر، مع جهد أقل وحزمة أجور أعلى من الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.

٥- تعاني أغلب الدول العربية اختلالاً هيكلياً بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يمكن إرجاعه إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، فضلاً عن إغفال التطورات العلمية والفنية والتكنولوجية المتسارعة، وعدم الاهتمام بالاستثمار في التعليم على نحو يعزز كفاءة مخرجاته ويمهد لزيادة معدلات استيعاب القوى العاملة وتقليل معدلات البطالة.

٦- أسفرت الدراسة القياسية للعلاقة بين التعليم والبطالة في مصر عن عدم معنوية العلاقة بين التعليم والبطالة وهو ما يشير إليه اختبار التكامل المشترك في الأجل الطويل، ويتطابق ذلك مع نتائج الدراسة التحليلية. وفي المقابل فإن العلاقة بين البطالة والنمو السكاني علاقة طردية، فكلما زاد النمو السكاني بمقدار وحدة واحدة كلما زادت البطالة بمقدار ١٨,٥٥ وحدة. كما أن العلاقة بين البطالة والنتائج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، وكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة كلما انخفضت البطالة بمقدار ٠,٥٦٩ وحدة .

وعلى هذا تتمثل أهم توصيات ومقترحات الدراسة في ما يلي:

(١) تحقيق التوافق بين المهارات المتوفرة لدى الخريجين والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وذلك من خلال سعي الجامعات إلى تطوير مخرجات التعليم الجامعي في بعديه المعرفي والمهاري، والتركيز على تعليم المهارات المطلوبة لسوق العمل، وهو ما يتطلب تطوير أداء الأساتذة الجامعيين في مجال توظيف ونقل المهارات في مجال البحث العلمي، وتحليل وعرض البيانات، وكذلك صياغة التوقعات والفروض.

وتصميم التدريب. كما يتطلب مواكبة التطور العالمي في المناهج الجامعية وكيفية تنفيذ محتواها مع الطلبة، فضلاً عن الاهتمام برفع مستوى اللغة الإنجليزية لدى الخريجين، مع ربط القبول الجامعي في الكليات العملية بالمعايير الإقليمية والعالمية. (٢) يجب أن تعمل الجامعات العربية على تسويق خريجها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال استحداث أو تفعيل عمل روابط الخريجين في مجال التدريب وعقد اتفاقيات تشغيل في هذا المجال، فضلاً عن تطوير مناهج التعليم العام وتعزيز مهارات التعلم وتطوير أداء المعلمين في مجال تدريس المهارات إلى جانب المعارف العلمية، وذلك من خلال برامج تدريب محددة تكسب المعلم آليات تعليم المهارات وكذلك تدريب المعلمين على تصميم المهام التعليمية بما يكفل رفع جودة مخرجات التعليم العام.

(٣) تعزيز التنسيق والتفاعل بين المؤسسات الموجهة لسوق العمل وبين المؤسسات التعليمية والتدريبية وتفعيل عقد اتفاقيات مع الدول الإقليمية وخاصة دول الخليج العربي من أجل تشغيل الكفاءات في التخصصات التي تحتاج إليها تلك الدول تزامناً مع توسيع نشر معلومات سوق العمل وتحديث قاعدة بيانات فرص العمل لتعزيز التنسيق بين مختلف برامج دعم التوظيف للباحثين عن وظائف في الدول العربية. وكذلك استحداث هيئات للتدريب المهني تساعد على توفير التعليم المهني للخريجين الشباب وتسهيل العثور على الوظيفة المناسبة ووضع معايير مقبولة للمهارات المهنية المتوافقة مع احتياجات سوق العمل.

(٤) في جانب عرض العمل، يجب على الحكومات العربية- لا سيما في البلدان الغنية بالموارد- تكثيف الجهود لرفع مستوى المهارات والمواءمة بين إصلاح نظام الأجور والبرامج التعليمية وبين متطلبات سوق العمل. كما ينبغي تشجيع التدريب المهني للاستفادة من الوظائف المتوافرة في القطاع الخاص، وإنشاء بيئة مشجعة

للأعمال تهدف إلى تمكين شباب الخريجين من المشاركة في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية.

(٥) زيادة معدلات القبول في التخصصات التي تلبى احتياجات سوق العمل وإعادة هيكلة النظام التعليمي لزيادة المواءمة بين مخرجاته وحاجات سوق العمل، ويقود ذلك إلى تحرير أنظمة التعليم العالي من القيود على طبيعة مدخلاته من الطلاب بحيث تزداد مرونة أنظمة التعليم بالنسبة الى مؤشرات سوق العمل خصوصاً الأجور ومعدلات البطالة بحسب المستوى التعليمي والتحصيل التعليمي. وكذلك تطوير مناهج التعليم العالي وتخصصاته بحيث تعكس المهارات التي يتطلبها سوق العمل وتنمية قدرات الطلاب بالاعتماد على الذات في مجالات البحث والتطوير والمهارات الفنية والتحليلية، وزيادة الربط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل والصناعة من خلال الاعتماد على مشاركة القيادات في أسواق العمل والصناعات في لجان تطوير المناهج والخطط الدراسية وتوسيع نطاق الاهتمام بالعلوم التطبيقية والتقنية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الطيب عبدالوهاب محمد مصطفى، التخطيط التعليمي والبطالة، مؤسسة الفكر العربي، الخرطوم، ٢٠٠٨.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التعليم العالي العربي وسوق العمل، القاهرة، ٢٠١٣.

<http://www.arado.org>

اتحاد المصارف العربية، إدارة البحوث والدراسات، البطالة في الدول العربية، ٢٠١٦.

<http://www.uabonline.org>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠، متاح على:

www.un.org

العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠١٢.

سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٠.

صائب حسن مهدي، البطالة في الدول العربية- الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٣، الأردن ٢٠١٠. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ٢٠١٦.

علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠١.

محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٢، ٢٠٠٤.

منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فاعلة، التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية ٢٠٠٨ متاح على:

<http://alolabor.org> محمد شريف، بطالة الشباب، منظمة العمل الدولية،

المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٠، متاح على: www.ilo.org

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، وضع التعليم في العالم العربي، التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للدول العربية، بيروت ٢٠١٥.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، التقرير العالمي لرصد التعليم، ٢٠١٥، متاح على: <http://www.efareport.unesco.org>

هنري شأول، البطالة بين الشباب العربي، مجلة الخبير المالية، جدة ٢٠١٣ متاح
على : www.alkhabeer.comu
ثانياً: المراجع الأجنبية

Bardak U., Youth Employment: Challenges and Policy Responses in

The Arab Mediterranean Countries, Policy paper presented at the

HighLevel Regional Policy Forum, European Training Foundation

ETF, Marseille, October 2013.

Imed Drine, Youth Unemployment in the Arab World, the United

Nations University, World Institute for Development Economics

Research UNU-WIDER, June 2012.

Lee Harve, New realities: The Relationship between Higher education and employment, Tertiary Education and Management, journal of the European Higher Education Society (EAIR), Pages

3-17, Jan 2010.

Phillip Brown, the Opportunity Trap: Education and Employment in a

Global Economy, Cardiff University, Wales, 2015.

UNESCO, Literacy and Adult Education in the Arab World, Regional

Office for Education in the Arab States, Bangkok, September 2003.

World Bank, World Bank Data 1995- 2015, available at:

<http://data.worldbank>.